السفير ٢١-٦-٨٣

## تقرير جرمانوس عن التحقيق بمجزرة صبرا وشاتيلا:

# المسؤولية على قوات الإحتلال وفقاً لاتفاق جنيف ولا دليل على علم مسبق لقيادتي الكتائب و"القوات"!

افادت « وكالة الانباء المركزية » امس بان النائب العام العسكري اسعد جرمانوس انهى تقريره القضائي بصدد التحقيق في مجزرتي مخيمي صبرا وشاتيلا ايام ١٥ و ١٦ و ١٧ ايلول من العام الماضي ، وقالت انه حصر مسؤولية المجزرة بقوات الاحتلال الاسرائيلية مشيرا الى عدم توفر الدليل على وجود « علم مسبق لقيادتي حزب الكتائب والقوات اللبنانية بما حصل » .

والمعروف ان تقرير لجنة كاهان الاسرائيلية للتحقيق بالمجزرة قد اتهم بعض قادة وافراد « القوات اللبنانية » بالمجزرة واورد عددا من الاسماء التي اشتركت فيها ، كما ان الصحف العالمية نشرت اعترافات لبعض هؤلاء .

وقد جاء في تقرير جرمانوس الذي حدد ضحايا المجزرة بـ ٤٦٠ قتيلا انه « طالما لم يتم الفصل بين الاعمال الحربية والاعمال الفردية التي ادت الى المجزرة فاننا نرى التريث في الملاحقة القضائية في الوقت الراهن ريثما يتم تحديد المرجع القضائي الصالح » .

واستند التقرير في تحميل المسؤولية لقوات الاحتلال الى اتفاق جنيف للعام ١٩٤٩ الذي ينص على مسؤولية قوات الاحتلال على حماية المدنيين داخل الاراضي المحتلة .

وفي ما يأتي نص الفقرات التي نشرتها الوكالة من تقرير جرمانوس :

« ـ تحميل القوات الاسرائيلية كامل المسؤولية القانونية عما حصل في مخيمي صبرا وشاتيلا قرب بيروت من اعمال وما نتج عنه من ضحايا وذلك بسبب سيطرة هذه القوات التامة على المخيمات وعلى مداخلها وعلى المنطقة المحيطة بها وعلى كافة المنافذ العسكرية للمنطقة وقد لحظت اتفاقية جنيف للعام ١٩٤٩ مثل هذه الحالات .

« ـ عدم توفر ادلة على ان قيادة حزب الكتائب او قيادة « القوات اللبنانية » كانتا على علم مسبق بما حصل ، كما لم يثبت من التحقيق اي اوامر صدرت عن هاتين القيادتين الى مقاتليها للمؤازرة او الاشتراك بهذه العمليات .

« ـ ثبت بالتحقيق اشتراك عناصر مسلحة ، من غير الجيش الاسرائيلي ، باعمال داخل المخيم ، وربما هي من عناصر الحدود او غيرها من تلك التي تضررت بالتجاوزات الفلسطينية خلال السنوات السابقة .

« ـ طالما لم يتم الفصل بين الاعمال الحربية والاعمال الفردية التي ادت الى المجزرة ، فاننا نرى التريث بالملاحقة القضائية في الوقت الراهن ، ريثما يتم تحديد المرجع القضائي الصالح » .

اما عن حصيلة المجزرة ، فقد استند التقرير ـ حسب الوكالة الى « لوائح اعدتها اللجان الطبية المختصة والصليب الاحمر والدفاع المدني ، في تحديد عدد الضحايا بـ ٤٦٠ شخصا وبين هؤلاء : ١١٩ لبنانيا ومنهم ٨ نساء و ١٢ ولدا ، ٢٦٩ فلسطينيا منهم ٧ نساء و ٨ اولاد ، ١١ سوريا منهم ٤ نسوة . مصريان ، ٣٢ باكستانيا وايرانيا ، جزائريان ، و ٢٥ غير معروفين .

وتدخل في هذا التعداد ٢١٣ جثة دفنت جماعية في ثلاث مقابر .